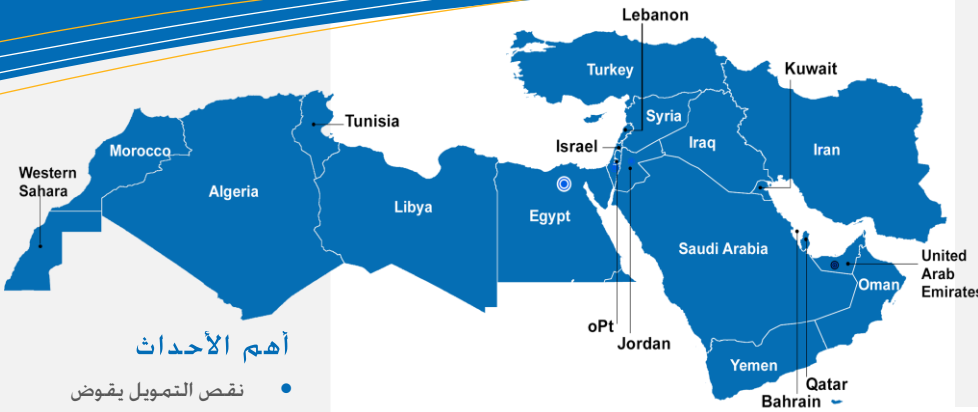


في هذا العدد

- التحديات الإنسانية في باكستان صفحة 1
- تدهور الوضع في سوريا صفحة 3
- الزلازل تؤثر على الآلاف في إيران صفحة 4
- التحدي الأمني في أفغانستان صفحة 5
- آخر تطورات التمويل الإقليمي صفحة 7
- جامعة الدول العربية تنظم تدريباً على منظومة العمل الإنساني صفحة 8



أهم الأحداث

- نقص التمويل يقوض الاستجابة الإنسانية الجارية في باكستان. حيث تخفض وكالات المعونة المساعدات الحيوية المنقذة للحياة.
- زادت الاحتياجات في سوريا إلى حوالي 2.5 مليون شخص وتضاعف عدد اللاجئين منذ يوليو/تموز. وفي حين أن الوكالات الإنسانية قد وسعت نطاق أعمالها. فإن نقص التمويل يعرقل هذه الجهود.
- قادت حكومة إيران الاستجابة الإنسانية لزلزالين خلفا 300 قتيل، و2,600 جريح وأكثر من 150,000 متضرر.

التمويل

- وصلت نسبة تمويل النداءات الموحدة والعاجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً إلى 41٪. مع ظهور متطلبات إضافية تقدر بأكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي.
- ساهمت عشرة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تمويل النداءات في عام 2012. بلغ مجموع هذه المساهمات 65 مليون دولار، وكانت الصومال ولبنان واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة هي أكبر المستفيدين.

باكستان: قيود التمويل تؤثر على الإغاثة والإنعاش

يكافح الشركاء في المجال الإنساني في باكستان للتغلب على القيود المفروضة على التمويل أثناء تقديمهم لمساعدات الإغاثة الأساسية لنحو 742,000 نازح في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد بسبب انعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، حاول وكالات المعونة مساعدة 5.2 مليون متضرر من فيضانات العام الماضي في الجنوب. وهم بحاجة ماسة لدعم الإنعاش المبكر.

الشركاء يسعون للحصول على أموال لمواصلة تقديم الخدمات المنقذة للحياة في الشمال الغربي

إن وكالات المعونة الإنسانية بحاجة ماسة إلى 140 مليون دولار أمريكي على الأقل لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية والمنقذة للحياة للنازحين في الخيميات وخارجها في إقليمي خيبر بختونخوا (KP) والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (FATA) في شمال غرب باكستان حتى نهاية العام.

نقص التمويل يقوض الاستجابة الإنسانية المستمرة وسيكون له تأثير خطير وسلبي على رفاه السكان المعرضين للخطر في الأشهر المقبلة. وفي نفس الوقت، تتوقع السلطات الحكومية في خيبر بختونخوا أن تستمر الاحتياجات الإنسانية حتى منتصف عام 2013.



إمرأة تحمل مقتنياتها عبر مياه الفيضانات في مدينة حيدر آباد. إقليم السند اليونسييف باكستان/2011/واريك بيج

خفض الشركاء في المجال الإنساني الذين يعملون في خيبر بختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية بالفعل الخدمات الحيوية المنقذة للحياة منذ عدة أشهر بسبب تناؤل الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، تدفق أكثر من 260,000 نازح داخلياً منذ يناير/كانون الثاني ومن المرجح أن يستمر هذا التدفق، الذي يرافقه

معدل عودة أكثر بطئاً مما كان متوقعاً. الجدير بالذكر أن العمليات الأمنية والعنف الطائفي تسببا في هذا النزوح من خيبر بختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية منذ عام 2008.

وتشمل الآثار المباشرة لعدم كفاية التمويل على الخدمات الإنسانية خفصاً إضافياً في الحصص الغذائية. بعد أن كانت قد حُفِضت بالفعل في شهر مايو/أيار الماضي. كما ستواجه مرافق الرعاية الصحية الأولية الإغلاق؛ وسيينتهي العلاج المنقذ للحياة المقدم للأطفال والنساء الحوامل الذين يعانون سوء التغذية؛ ولن تكون المواد الأساسية متاحة للمساعدة في تدفئة الناس مع اقتراب فصل الشتاء. وسوف يتوقف تعليم العديد من الأطفال.

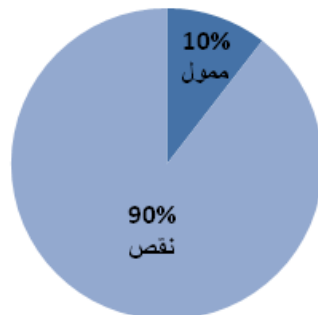
خفض الشركاء في المجال
الإنساني العاملون في شمال
غرب باكستان الخدمات
الحيوية المتقدمة للحياة بسبب
تضاؤل الموارد.

يوضح الجدول التالي الأموال اللازمة من قبل كل مجموعة عمل لمواصلة أنشطة الإغاثة الحيوية في خيبر
بختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية حتى ديسمبر/كانون الأول والأثر الإنساني المحتمل لقيود
التمويل الحالية.

مجموعة العمل	نقص التمويل (دولار)	الأثر الإنساني المحتمل لنقص التمويل	المستفيدون المستهدفون
الأمن الغذائي	58 مليون	انعدام الأمن الغذائي، وتآكل آليات التكيف	1.1 مليون شخص
الصحة	17.3 مليون	زيادة خطر الأمراض والوفيات	1.5 مليون شخص
التغذية	7 مليون	سوء التغذية وزيادة خطر الوفاة والتقرن أو تأخر النمو أو الأمراض المعدية	144,000 طفل و98,000 امرأة حامل ومرضة
المياه والصرف الصحي والنظافة	14.6 مليون	عدم الحصول على مياه الشرب المأمونة وسوء حالة الصرف الصحي، التي قد تؤدي إلى تفشي الأمراض القاتلة	742,000 نازح داخليا
الماوى	9.6 مليون	الافتقار إلى المأوى وآليات التكيف السلبية المتبعة من قبل العائدين المحتملين، بما في ذلك بيع الأصول، الاقتراض والنزوح لفترات طويلة	168,000 أسرة
تنسيق وإدارة الخيمات والمواد غير الغذائية	20 مليون	عدم تنسيق الخيمات والافتقار إلى المواد الأساسية للبقاء على قيد الحياة، مما يؤدي إلى آليات التكيف السلبية	168,000 أسرة
التعليم	3.9 مليون	الفجوات في التعليم وإنهاء التعلم، الذي قد يزيد من خطر استغلال الأطفال والاتجار بهم ودفعهم إلى العمل	47,000 طفل في الخيمات و76,000 في المجتمعات المضيفة
الحماية	8 مليون	خفض خدمات الحماية، ومحدودية الدعم النفسي، وعدم وجود خدمات الإحالة لحالات العنف المنزلي، وانقطاع خدمات الصحة الإيجابية	742,000 نازح داخليا
التنسيق	1.23 مليون	عدم تنسيق المساعدات الإنسانية	الوكالات الإنسانية
المجموع	140 مليون		

النقص الشديد في التمويل يعيق الإنعاش المبكر في المناطق المتضررة من الفيضانات

تواجه باكستان أيضاً الأمطار الموسمية، على الرغم من أنها كانت أقل من المتوسط الموسمي في شهر يوليو/تموز، واستعداداً لأي حالات طارئة، يواصل الشركاء في المجال الإنساني تنفيذ أنشطة بناء القدرات لإدارة الكوارث والحد منها، وذلك لمصلحة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والدوائر الحكومية الإقليمية والوطنية، ويقوم هؤلاء الشركاء بتحديث خطط الطوارئ الخاصة بهم بشكل منتظم، لضمان استعدادهم لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية المحتملة.



حالة التمويل - باكستان،
إطار الإنعاش المبكر، عام 2012

ومع ذلك، ففي أعقاب الفيضانات السابقة، في عامي 2010 و 2011، لا تزال أعمال التخفيف من آثار الكوارث المعلقة هائلة، ولكن الموارد المتاحة لتنفيذ المبادرات التي تشتد الحاجة إليها محدودة، ولا يزال تمويل إطار الإنعاش المبكر بعد فيضانات 2011، الذي أطلقتته الحكومة بالاشتراك مع الأمم المتحدة في شهر فبراير/شباط الماضي لجمع 439

مليون دولار من أجل تمويل مشاريع الإنعاش المبكر، ضعيفاً؛ إذ لم تتعد نسبة تمويله 10 بالمائة، ولم يتم تنفيذ العديد من أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المدرجة في هذا الإطار.

الأنشطة الهامة التي تسهم في قدرة السكان على التصدي غير ممولة حتى الآن، ولا توجد مؤشرات تذكر على قرب تلقي التمويل اللازم لأنشطة التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها، والإنعاش.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع التي تسعى إلى إعادة تأسيس سبل العيش واستعادة المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من فيضانات عام 2011 في إقليمي السند وبلوشستان في جنوب البلاد لم تطلق تمويلًا يُذكر، مما جعل الشركاء في المجال الإنساني يعانون من نقص شديد في التمويل أثناء سعيهم إلى بناء قدرة السكان على المواجهة وكسر الحلقة المفرغة من الفيضانات والإنعاش.

الأنشطة الهامة التي تسهم في قدرة السكان على التصدي غير ممولة حتى الآن، ولا توجد مؤشرات تذكر على قرب تلقي التمويل اللازم لأنشطة التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها، والإنعاش. وحتاج الوكالات الإنسانية إلى المزيد من الدعم لهذه المناطق أثناء تحديدها لأولويات الحد من مخاطر الكوارث في المناطق المتضررة من الفيضانات.

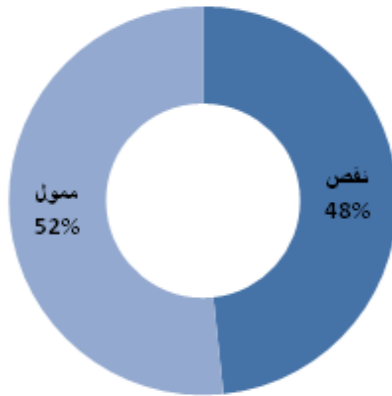
إن عدم وجود التمويل اللازم لأنشطة إعداد المجتمعات لمواجهة الكوارث وحمايتهم من المخاطر هو مصدر قلق كبير آخر. بالنظر إلى أن باكستان لديها تاريخ من حالات الطوارئ الإنسانية التي لا هواده فيها، والناجمة عن الفيضانات والأعاصير والجفاف والزلازل.

سوريا: نقص التمويل يعيق الاستجابة لأزمة إنسانية متدهورة

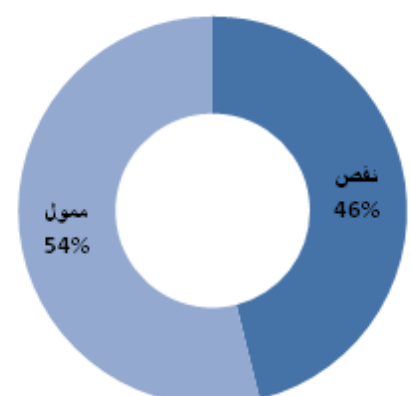
على مدى الشهرين الماضيين، تدهورت الأوضاع الإنسانية في سوريا بشكل كبير. وقد عرض تصاعد القتال في دمشق وضواحيها وفي محافظات حلب ودرعا وإدلب وحمص وحماة واللاذقية ودير الزور المدنيين العاديين للخطر. أدى القتال إلى مصرع وإصابة العديد من الأشخاص، واضطر أكثر من مليون شخص إلى الفرار، سواء داخل سوريا أو إلى البلدان المجاورة. زاد عدد اللاجئين المسجلين إلى أكثر من الضعف خلال الفترة من يوليو/تموز إلى نهاية أغسطس/آب؛ حيث ارتفع من 100,000 إلى أكثر من 230,000 شخص. تستضيف تركيا 80,410 لاجئًا، بالإضافة إلى 72,402 في الأردن، و57,482 في لبنان، و18,682 في العراق. وبشكل عام، هناك ما يقدر بنحو 2.5 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية داخل سوريا.

تمكنت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، التي تعمل مع شركاء محليين، من بذل المزيد من جهود الاستجابة. وقد ساعد برنامج الأغذية العالمي أكثر من 535,000 شخص في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من شهر أغسطس/آب ويهدف إلى الوصول إلى 850,000 شخص بحلول منتصف سبتمبر/أيلول. وقدمت وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني المواد الأساسية إلى 310,000 نازح داخليًا. كما قامت الثماني منظمات غير حكومية دولية التي أذنت لها الحكومة السورية بتقديم المساعدة بزيادة توزيعاتها بنسبة كبيرة على مدار الأسابيع الأخيرة.

خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية 2012



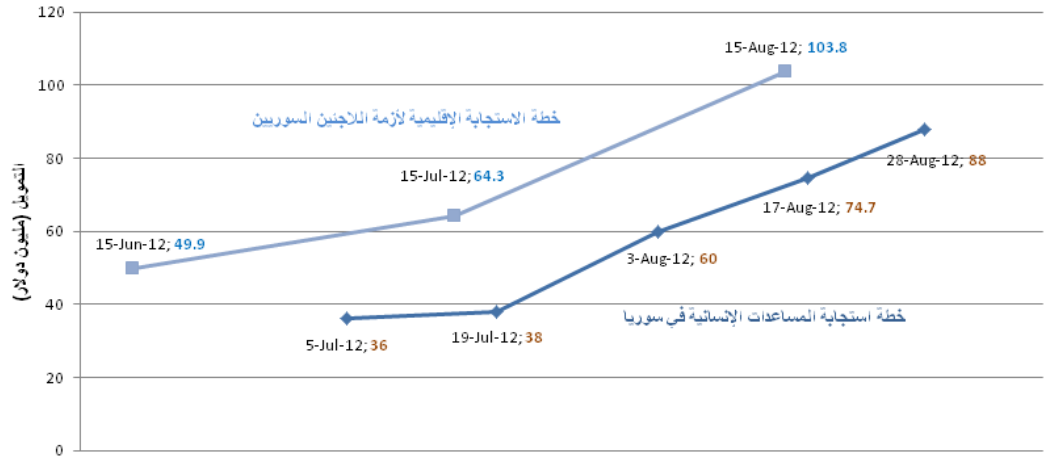
خطة الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين 2012



خطر نقص التمويل قد يعرقل جهود الاستجابة الحالية، سواء داخل سوريا أو في الدول المجاورة.

ومع ذلك، فإن خطر نقص التمويل قد يعرقل هذه الجهود. تسعى وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني إلى جمع 180 مليون دولار أمريكي لتمويل 44 مشروعاً في إطار خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية. وبينما زادت مستويات التمويل بشكل مطرد على مدى الشهرين الماضيين (أنظر الرسم البياني أدناه)، فإن نسبة التمويل لم تتعد 52 بالمائة فقط (حتى 2 سبتمبر/أيلول). الأمر الذي خلف فجوات كبيرة في مجالات الصحة، والمياه والصرف الصحي، والمأوى وتوفير المواد الأساسية. وبينما يتم تعديل الخطة لتغطية الاحتياجات المتزايدة داخل سوريا، من المرجح أن تتسع هذه الفجوات. وبالمثل، شهدت خطة الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين، التي تسعى للحصول على 193 مليون دولار، أيضاً زيادة في التمويل خلال الشهرين الماضيين، ولكن نسبة تمويلها لم تتعد 54 بالمائة فقط (حتى 31 أغسطس/آب). رغم أن أعداد اللاجئين السوريين المتزايدة تتطلب إعادة النظر في الخطة برمتها.

اتجاه التمويل منذ 15 يونيو/حزيران 2012



إيران: الزلازل في أذربيجان الشرقية تخلف مئات القتلى وآلاف النازحين

في 11 أغسطس/آب 2012، ضرب زلزالان بلغت قوتهما 6.4 و 6.3 درجة على مقياس ريختر محافظة أذربيجان الشرقية في إيران. أثر الزلزالان بشكل كبير على مدن اهار وورزاغان وهريس، وإلى حد أقل تبريز. لحق دمار كبير بحوالي 365 قرية (بنسبة تتراوح بين 50٪ و 80٪) وتعرضت 46 قرية لتدمير تام. بلغ عدد القتلى أكثر من 300 شخص، وأصيب أكثر من 2,600 شخص بجروح. حدث أكثر من 1,800 هزة ارتدادية خلال الأسبوعين اللذين أعقبا الزلازل. ووفقاً للتقديرات الرسمية، تضرر 155,000 شخص، واضطر ما يقرب من ثلثهم إلى الإقامة بشكل مؤقت في خيام بسبب التلف الذي أصاب ديارهم.

زلزالان يضربان المدن والقرى الرئيسية في محافظة أذربيجان الشرقية بقوة، مما أثر على 155,000 شخص.



صورة لمنزل دمره الزلزال الذي ضرب محافظة أذربيجان الشرقية: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إيران/حامد نظري تاجابادي

قادت المنظمة الوطنية لإدارة الكوارث (NDMO) التابعة للحكومة جهود الاستجابة الإنسانية بالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر الإيراني. التي تعتبر جهة التنسيق الوطنية لعمليات الإغاثة والإنقاذ. تم إرسال فرق البحث والإنقاذ للبحث على ناجين محاصرين ودعمهم. كما تم توفير المأوى للأشخاص الذين فقدوا منازلهم أو أُجبروا على البقاء في العراء بسبب الهزات الارتدادية المتكررة. وحيث أن أضراراً لحقت بالمستشفيات في المدن الرئيسية الثلاث المتضررة، قد تم إرسال العديد من الجرحى إلى مستشفيات في تبريز، وأقيمت عيادات صحية متنقلة أيضاً. وأرسلت جمعية الهلال الأحمر الإيراني والحكومة وسكان المحافظات المجاورة مواد الإغاثة. بما في ذلك المواد الغذائية وغير الغذائية. إلى المناطق المتضررة. كما أنشئت مرافق التخلص من النفايات والصرف الصحي في مواقع إعادة التوطين بعد وقت قصير من وقوع الكارثة.

شعرت الحكومة أنها قادرة على التعامل مع حجم الكارثة ولم تطلب مساعدة دولية.

شعرت الحكومة أنها قادرة على التعامل مع حجم الكارثة ولم تطلب مساعدة دولية. ومع ذلك، أعلنت السلطات الحكومية في وقت لاحق أنها سترحب بالمساعدة الدولية إذا عُرِضت. وهكذا، فقد زار وفد من الأمم المتحدة برئاسة المنسق المقيم واليونسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المناطق المتضررة لرصد الاحتياجات والاستجابة والتعبير عن التضامن مع الحكومة والسكان المتضررين. كما قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة أطباء بلا حدود بعض مواد الإغاثة للحكومة وجمعية الهلال الأحمر الإيراني.

ومع وصول مرحلة الاستجابة لحالات الطوارئ إلى نهايتها، ركزت جهود الحكومة على الإنعاش وإعادة الإعمار. وأعلن مسؤولون عن توفر 162 مليون دولار في شكل قروض ميسرة لدعم إصلاح وإعادة بناء 17,000 منزل تعرض للتلف. كما يجري تقديم القروض الميسرة لمساعدة الأسر المتضررة على إستعادة سبل معيشتهم. لا سيما في القطاع الزراعي. إن الإفراج الفوري عن هذه الأموال أمر بالغ الأهمية من أجل تمكين الناس من الاستعداد لفصل الشتاء القادم. ويواصل المجتمع الإنساني الدولي رصد الأحداث والعمل بشكل وثيق مع السلطات الحكومية لتقديم المساعدة عند الحاجة.

الأمن الحقيقي في أفغانستان يعتمد على تلبية احتياجات الناس الأساسية

في قمة حلف الناتو بمدينة شيكاغو في شهر مايو/أيار الماضي، تعهد المجتمع الدولي بتقديم أكثر من 4 مليار دولار سنوياً لقوات الأمن الأفغانية بعد عام 2014. ورغم أن هذا يمثل قدراً كبيراً من الدعم، فإنه لا يكفي. ما لم يتساوى الاستثمار في تلبية احتياجات الناس الأساسية وجهود قوية لحماية المدنيين وحقوق الإنسان مع التمويل المقدم لقوات الأمن الأفغانية، فإن الأموال التي تنفق على الأمن قد تذهب هباءً.

بالنسبة للأفغان، وخاصة النساء، الأمن ليا يتعلق فقط بالحماية من التهديدات الخارجية والتمرد. رغم أهمية هذه التهديدات، بل يتعلق أيضاً بالحماية من المسؤولين وقوات الأمن الذين لا يخضعون للمساءلة في سياق الحياة اليومية. كما يتعلق بتكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف، واحترام حقوق الملكية، ومعالجة المظالم ووقف إساءة استخدام السلطة.



أفغانستان: ربيكا كونواي/إيرين

من الضروري الآن ضمان عدم عكس الجهود والمكاسب التي حققت على مدى العقد الماضي، وأن تسفر عن تحقيق الأمن المستدام المطلوب الآن هو شراكة تركز على تلبية الاحتياجات العملية للشعب الأفغاني. لا يمكن للمعونة والتنمية وحدهما، أو لقوات الأمن وحدها، أن تحقق السلام. إن العملية السياسية الشاملة التي تجمع الأطراف الأفغانية أمر لا بد منه.

بدعم من الدول المجاورة، وذلك لإنهاء الصراع الطويل في البلاد، والحد من الحاجة إلى الأمن الباهظ التكلفة.

إن الأساس الذي يقوم عليه الأمن والاستقرار على المدى الطويل هو تحسين جودة الحياة، والسلطات التي تخضع للمساءلة، والمؤسسات التي تعمل، وفرص العمل. وعلى الرغم من التقدم الذي حقق على مدار عقد من الزمان في مجالات متنوعة مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية والبنية التحتية وإزالة الألغام والرعاية الصحية وتعليم البنات، لا يزال المواطنون الأفغان يشعرون بقلق كبير بشأن المستقبل.

لا يزال خمسة ملايين أفغاني يعيشون كلاجئين أو مهاجرين غير شرعيين، وارتفعت نسبة النزوح بسبب الصراعات بشكل مطرد على مدى السنوات الخمس الماضية، حتى وصلت حالياً إلى أكثر من 500,000 شخص. كما يعاني النساء والأطفال بشكل غير متناسب من الصراع. في عام 2011، حصل ربع السكان على دعم غذائي، وحصل أكثر من مليون شخص على مياه الشرب في ظروف طارئة. أصيب 55% من الأطفال الأفغان دون سن الخامسة بالتقزم، وفرصهم في الاعتماد على النفس والمساهمة في النمو الاقتصادي في وقت لاحق من حياتهم ضعيفة. فضلاً عن ذلك، فإن معدلات الأمية بين الإناث ووفيات الأمهات من بين أعلى المعدلات في العالم.

ما لم يتساوى الاستثمار في تلبية احتياجات الناس الأساسية مع التمويل المقدم لقوات الأمن الأفغانية، فإن الأموال التي تنفق على الأمن قد تذهب هباءً.

الاحتياجات الإنسانية لا تزال كبيرة. في عام 2011، حصل ربع السكان على دعم الغذائي، وحصل أكثر من مليون شخص على مياه الشرب في ظروف طارئة. أصيب 55% من الأطفال الأفغان دون سن الخامسة بالتقزم، وفرصهم في الاعتماد على النفس والمساهمة في النمو الاقتصادي في وقت لاحق من حياتهم ضعيفة. وفضلاً عن ذلك، فإن معدلات الأمية بين الإناث ووفيات الأمهات من بين أعلى المعدلات في العالم.

تدهورت الأراضي والتربة والغابات والموارد المائية والرواسب المعدنية بفعل وقوع البلاد فريسة للاستغلال غير المشروع على مدار أكثر من ثلاثة عقود من الصراع. كما أن معدل وقوع الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل والانهدامات الثلجية والجفاف، أخذ في الازدياد. وإنتاج المخدرات يستجيب للطلب الدولي. حيث يسعى المزارعون إلى الحصول على دخل من أجل البقاء. تقل أعمار ما يقرب من نصف السكان عن 18 عاماً، لكن أفاق التقدم ضئيلة، ولا سيما في المدن التي تنمو بسرعة.

هذه ليست مكونات الاستقرار، وهناك حاجة إلى شراكة طويلة الأجل للتصدي للمشاكل التي أصبحت الآن تتخطى الأجيال. أولاً، ينبغي أن يشمل ذلك حماية المدنيين. كما أن دمج المساءلة وسيادة القانون في خطط المرحلة الانتقالية، وتعزيز قوة الشرطة بحيث تصبح مهنية ومسؤولة ومتجاوبة مع المدنيين أمر ضروري.

ثانياً، يجب أن يتساوى تمويل الأمن مع تمويل جدول أعمال إثمائي عملي قائم على أساس الاحتياجات. ويركز على ما يريده الشعب الأفغاني. لا سيما الوظائف والمؤسسات العاملة والخدمات الأساسية. كما أنهم بحاجة إلى مساعدة للتعامل مع الاحتياجات الإنسانية العاجلة واسعة النطاق.

يجب أن يسير هذا جنباً إلى جنب مع دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوليد إيرادات من شأنها أن ترفع مستوى الاكتفاء الذاتي في البلاد - البنية التحتية والخدمات العامة والإدارة المسؤولة واستغلال موارد البلاد الطبيعية الهائلة.

ثالثاً، يجب أن يكون هناك وضوح في الأدوار والمسؤوليات بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وأن يكون هناك اتفاق على آلية المساءلة المتبادلة. ويجب أن يكون الحكم الأقوى والأكثر خضوعاً للمساءلة في قلب هذه الصفقة. هذا هو ما يريده السكان المحليون ويحتاجه رجال الأعمال، وما يجب أن يضمنه السياسة الغربيون إذا كانوا سيحصلون على أموال.

إن ثمن الدعم المتواصل سيكون كبيراً، ولكنه سيكون متوازياً بالمقارنة مع المبالغ الضخمة التي ينفقها الغرب الآن على الأمن - أكثر من 2 مليار دولار حالياً في الأسبوع الواحد - والتكلفة التي سيتحملها الأفغان والمنطقة والمجتمع الدولي إذا مرت التوترات الاجتماعية والشعور بالظلم دون رادع. والتصرف الصحيح سيحقق أرباحاً هائلة للأفغان والمنطقة والعالم أجمع.

يستند هذا المقال إلى افتتاحية كتبها منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في أفغانستان مايكل كيتنغ. ويمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي:

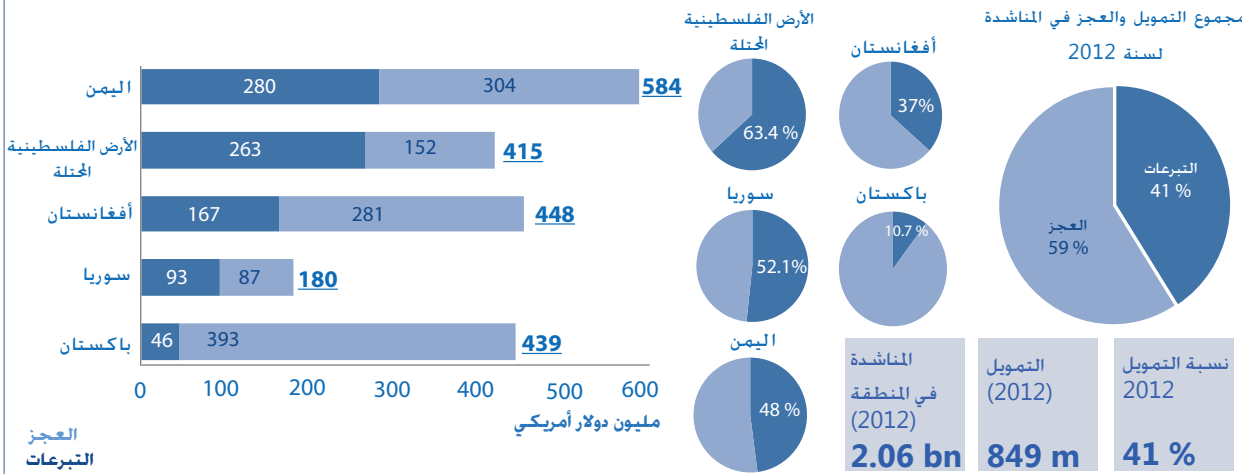
<http://mpwiis07-beta02.dfs.un.org/Default.aspx?tabid=1783&ctl=Details&mid=1882&ItemID=17149>

النداء الموحد: أفغانستان 2012



حقائق حول نداء أفغانستان	
المطلوب	448 مليون دولار
الممول	167 مليون دولار
النقص	281 مليون دولار
(حتى 4 سبتمبر/أيلول 2012)	

إجمالي التغطية التمويلية والثغرات حسب النداءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - ٢٠١٢



لمحة عامة عن الموقف

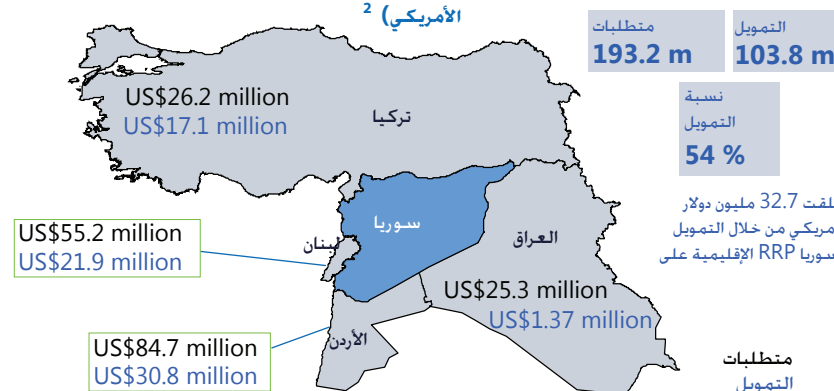
تلقت النداءات الموحدة والعاجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 849 مليون دولار. وكان أكبر مستفيد هو اليمن. الذي حصل على 280 مليون دولار. تلته الأرض الفلسطينية المحتلة بمبلغ 263 مليون دولار. إجمالاً، بلغت نسبة تمويل النداءات 41% ونسبة العجز 59%

يبلغ مجموع متطلبات الخطة الإقليمية للاستجابة للأزمة السورية 193.2 مليون دولار. تشمل الخطة تركيا ولبنان والأردن والعراق. وتبلغ نسبة تمويلها حالياً 54%. نظراً للارتفاع السريع في عدد اللاجئين. يجري الآن تنقيح الخطة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

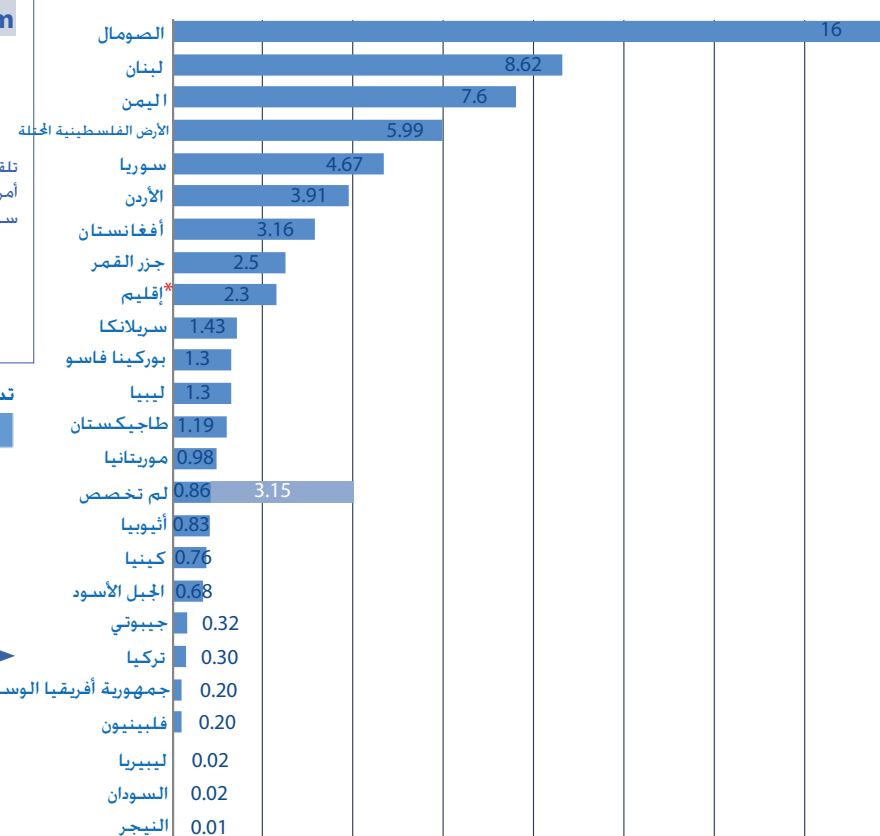
ساهمت عشر دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النداءات الإنسانية في جميع أنحاء العالم خلال عام 2012. وبلغ مجموع المساهمات 65 مليون دولار تم تخصيصها لـ 24 دولة. كانت أكبر الدول المانحة هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وبلغت مساهماتهما معاً أكثر من 43.5 مليون دولار. وكانت الصومال ولبنان واليمن هي أكبر المستفيدين. حيث تلقت معاً أكثر من 32 مليون دولار

الأموال على ستة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2012. وكانت (CERF) وزع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أكبر المستفيدين في سوريا بمبلغ 34.5 مليون دولار. يليها باكستان بمبلغ 26.8 مليون دولار. وقدمت تسع دول من منطقة الشرق الأوسط أو تعهدت بتقديم مساهمات إلى الصندوق في عام 2012. وتشمل هذه الدول أفغانستان ومصر والكويت وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة

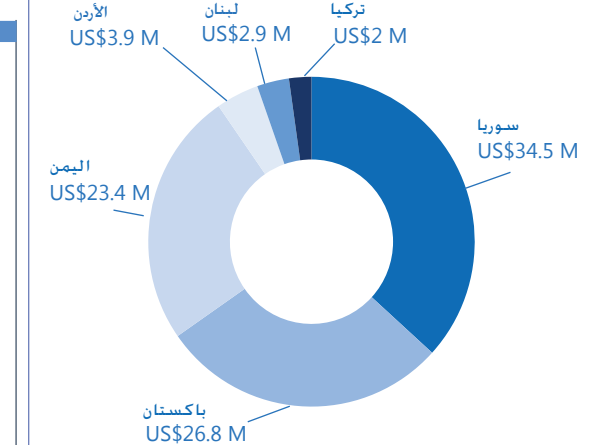
التغطية التمويلية لخطة الإستجابة الإقليمية المعنية بسوريا والعجز - ٢٠١٢ (بالمليون دولار الأمريكي)



تدفق المساعدات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حسب بلد التلقي. ٢٠١٢ (بالمليون دولار الأمريكي)



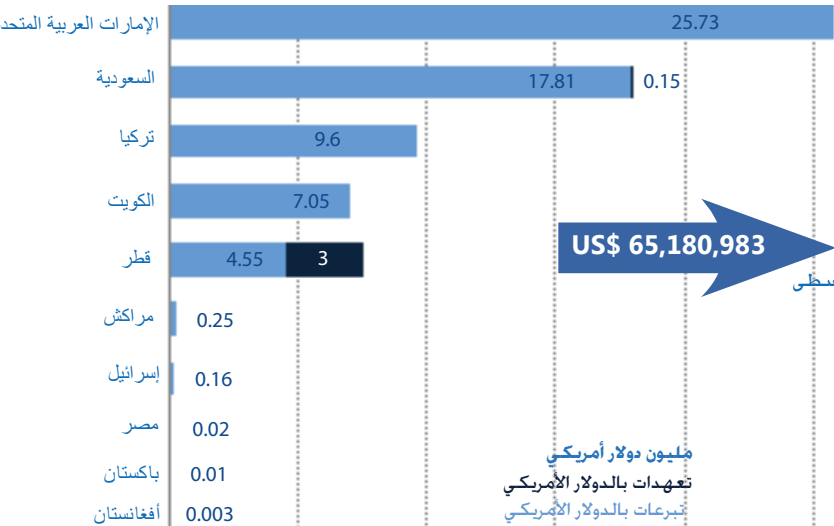
مخصصات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٢ (بالمليون دولار الأمريكي)



مساهمات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عام ٢٠١٢ - دولار أمريكي

الدولة	المدفوع	وتعهدت
قطر	-	3,000,000
الكويت	1,000,000	-
تركيا	200,000	-
السعودية	-	150,000
الإمارات العربية المتحدة	-	50,000
إسرائيل	20,000	-
مصر	15,000	-
باكستان	10,000	-
أفغانستان	1,000	-

تدفق المساعدات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حسب الجهة المانحة. ٢٠١٢



تمويل الإقليمي اللازم لسوريا *

Notes: 1. Funding information: OCHA FTS, as of 2nd September 2012, all changes are reflected on <http://fts.unocha.org>
2. Revised Syria Regional Response Plan August 2012
3 - 4. OCHA FTS
5. <http://www.unocha.org/cerf/our-donors/funding/pledges-and-contributions/2012>
6. <http://www.unocha.org/cerf/cerf-worldwide/2012>

جامعة الدول العربية: التدريب على النظام الإنساني الدولي

اشتركت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (LAS) في تنظيم دورة تدريبية لمدة يومين على النظام الإنساني الدولي في 4-5 يوليو/تموز 2012 في القاهرة. وركز التدريب على بنية النظام الإنساني. وأدوات إدارة المعلومات. وإعداد التقارير الإنسانية والصحة. والمساواة بين الجنسين. والحماية في حالات الطوارئ. وقد أجريت أيضاً عملية محاكاة لسيناريوهات مختلفة (فيضانات وزلازل وصراعات مسلحة). مما وفر للمشاركين فرصة لتطبيق النظرية على حالات عملية.

اشترك في عقد الدورة التدريبية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية. بمشاركة أكثر من 30 موظفاً من ثماني إدارات مختلفة في جامعة الدول العربية. وأجري التدريب وفقاً للتوصيات التي خرج بها الاجتماع القطاعي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن التعاون في تقديم المساعدة الإنسانية، والذي عقد في القاهرة يومي 22 و23 فبراير/شباط 2012.

للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بـ :

سمير الهواري، مسؤول الشؤون الإنسانية 106 665 0625 (+20) Tel. elhawary@un.org

النشرات الإنسانية لأوتشا متوفرة على: <http://ochaonline.un.org/romena> | www.unocha.org | www.reliefweb.int